خصائص النظم السياسية العربية...بين الإيجابية والسلبية

أ. صفاء عثمان – جامعة بسكرة

الملخص:

الأنظمة السياسية العربية هي جزء من هذا العالم الذي يتعامل باستمرار مع التحولات العالمية، وكل ما يحدث في البيئة الخارجية مما قد يخلق ضغوطات داخلية، وهذا تقريبا حالة النظم السياسية في الوطن العربي.

للنظم السياسية العربية مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من النظم الغربية، مما يلزم متابعة حركية هذه الأنظمة من خلال رصد ميزاتها الايجابية والسلبية على حد سواء.

فخصوصية العروبة والدين الإسلامي والطموح للنمو كلها عناصر مشتركة في هذه النظم مما قد تعتبر مميزات تحسب لها لا عليها، أما عناصر صفة الحكم ومن يقود ومسألة حقوق الإنسان والدساتير المعلقة والأزمات المختلفة فهذا ما نطلق عليه ثغرات النظم السياسية العربية.

سوف تعالج هذه الورقة مختلف خصائص النظم السياسية العربية سواء الايجابية منها أو السلبية والبحث في أسباب هذه الخصائص.

abstract:

Arab political régimes are part of this world, which deals with transformations in the world, and all that is going on in the external environment, which may create internal pressures, this is about the state of political regimes in the Arab world. A group of Arab political systems

characteristics that distinguish it from other Western systems, which will be necessary to follow up on mobility of these systems through monitoring features both positive and negative.

مقدمة:

ترتبط طبيعة النظم السياسية العربية بالمختلف القيم النابعة منه، التي قد تكون متأصلة في المجتمع في حد ذاته أو عناصر خارجية أثرت عليه بشكل كبير كالاستعمار مثلا، فالعولمة وما أفرزته من تجليات وضعت الدول العربية في موقف محرج أدى بها إلى الركود والتبعية الدائمة.

مما نلاحظه من خلال دراستنا للنظم السياسية العربية أنه جل الخصائص بينها مشتركة وليست متفرقة، وأيضا نجد أن هذه الخصائص تنقسم بين الايجابية والسلبية وذلك نظرا للظروف الواقعية لهذه الدول، مما يحتم على دارس النظم السياسية العربية التطرق لها أولا من أجل الإلمام التام بماضي وحاضر هذه الدول.

مما سبق تثار العديد من الأسئلة حول هذا الموضوع ونلخصها في **السؤال الرئيسي** التالي:

-ماهي الخصائص السلبية والايجابية للنظم السياسية العربية؟

وللإجابة على الإشكالية نطرح **الفرضيات** التالية:

-الاستعمار الجديد (العولمة) الذي اجتاح النظم السياسية العربية أدى إلى تخلفها.

-أزمة الشرعية في الدول العربية سبب في تواجد الضغوط الداخلية.

وللإجابة على ما سبق حري بنا إتباع الخطة التالية:

مقدمة

1-مفهوم النظم السياسية العربية

2-الخصائص الايجابية للنظم السياسية العربية

3-الخصائص السلبية للنظم السياسية العربية

4-حلول مقترحة للسلبيات التي تعاني منها النظم السياسية العربية

الخاتمة

1. مفهوم النظم السياسية العربية:

أ. تعريف النظام السياسي:

هناك اختلاف واسع في تعريف النظام السياسي **political system** خصوصا بعد أن أصبح بديلا للدولة في التحليل السياسي لفترة من الزمن.

عرف دافيد استن **David Easton** النظام السياسي على أنه: "النسق السياسي بصفة أدق وهو نظام فرعي من النظام الاجتماعي الذي يختص في توزيع القيم داخل المجتمع، أو يمارس وظيفة السلطة أو الإكراه على بقية الأنساق الأخرى"[1]، حيث أن هذا التعريف يوضح نقطة مهمة وهيا أن النظام السياسي جزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعي، كما أن هذا النسق يملك السلطة وتعني احتكار العنف بوسائل شرعية حسب فيبر.

عرفه أيضا غبريال ألموند **Gabriel A.Almond** بأنه:" نظام للتفاعل في جميع المجتمعات المستقلة، ويقوم بوظائف التوحيد والتكيف في الداخل، ويمارس هذه الوظائف باستخدام القهر الشرعي أو التهديد باستخدامه بصورة كبيرة أو صغيرة"[2].

يوضح هذا التعريف وظائف النظام السياسي (التوحيد، التكيف مع الأوضاع، التفاعل،...).

ويبقى أن هذه التعريفات تفتقد للدقة لأنها تواجه صعوبات في الميدان، صعوبة تحديد ما هو سياسي من غيره، وحدود هذا النظام السياسي ومكوناته وعلاقة هذا المفهوم بالدولة من حيث هو مفهوم بديل، أو هو مفهوم أشمل من الدولة، أو هو أحد جوانب وجودها باعتبار أن لكل دولة نظام سياسي.

ب. مكونات النظام السياسي:

تركز معظم الدراسات على أن مكونات النظام السياسي تتجه إلى ثلاث عناصر أساسية تتمثل في:

- **الحكومة والمؤسسات السياسية:**

ويقصد بها الأداة الرسمية التي من خلالها يتم طرح وبلورة وتنفيذ القرارات السياسية بشكل قانوني وتشكل الحكومة من أربع فئات من المؤسسات والأجهزة والتي يختلف تركيبها من نظام إلى أخر، وهي: الجهاز التنفيذي، الجهاز التشريعي، الجهاز القضائي، الإدارات الحكومية[3].

يرى دافيد أبتر David Apter بأن الحكومة تقوم من الناحية البنائية على خمس عناصر:

*نظام سلطوي لصناعة القرار.

*نظام للمحاسبة والمراقبة.

*نظام للإرغام والعقاب تقوم به الأجهزة الأمنية.

*نظام لتحديد الموارد وتخصيصها.

*التجنيد السياسي وتحديد الأدوار[4].

- **الإطار الاجتماعي:**

ويشمل البنية الاجتماعية (الطبقات الاجتماعية)، والمجموعات الاجتماعية، الدينية، الإثنية، اللغوية...، والقوى السياسية الفاعلة في المجتمع من أحزاب سياسية وتنظيمات مجتمع مدني.

- **الثقافة ونمط السلوك السياسي:**

ويشمل ذلك أنماط القيم والثقافة السائدة في المجتمع وفي الممارسة السياسية والتي تحدد الشكل الذي تتخذه الشرعية السياسية ونمط الايدولوجيا المهيمنة، وعلاقة الثقافات الفرعية للمجموعات مع الثقافة المهيمنة للنظام السياسي، والأدوار الممنوحة للأفراد والجماعات في الحياة العامة[5].

ج. مستويات النظام السياسي:

لدراسة أي نظام سياسي لابد من دراسته عبر ثلاث مستويات:

- المستوى الأول أو القاعدي: ويشمل تاريخه وجغرافية البلد، ونظامه الاقتصادي، والخصائص السكانية من حيث التركيبة، ونظام القيم السياسية.
- دراسة الحركية السياسية للنظام: من حيث دراسة الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة والقوى الاجتماعية التي لها تأثير سياسي، ونظام الانتخابات ونمط القيادة السياسية ونمط المشاركة السياسية.

➢ نظام صنع القرار في النظام السياسي: أو من يحكم؟ ويشمل ذلك دراسة الشكل الدستوري، ونمط الأجهزة الإدارية والحكومية، والعلاقة بين المؤسسات السياسية والعلاقة بين السلطات[6].

باعتبار النظم السياسية العربية جزء من الأنظمة السياسية في العالم فهي أيضا تعتبر نسق من النسق الكلي الاجتماعي وهي عبارة عن حقل للتفاعل تمارس فيه السلطة، فكل التعاريف والمكونات والمستويات التي تطرقنا لها تطبق على النظم السياسية العربية من الناحية الشكلية لكن من الناحية المضامينية فهناك اختلاف نتعرض لخصوصية هذي النظم وخصائصها سواء الايجابية منها أو السلبية في العناصر اللاحقة.

2. الخصائص الايجابية للنظم السياسية العربية:

إن النظم السياسية العربية تمثل مجموعة متمايزة في إطار الدول النامية يقال لها الأمة العربية أو الوطن العربي[7]، برغم معانات النظم السياسية العربية من مشاكل عديدة إلا أنها تشترك في بعض الإيجابيات نذكر منها:

✓ إن معظم هذه النظم تتجه نحو الديمقراطية، لأنها كلها تمشي في طريق التعددية إما عمليا كالجزائر أو تطبقها مع بعض التضييق على الحريات العامة كتونس ومصر والمغرب والأردن واليمن، ومنها من لا يزال ينظر للتعددية كخطوة ممكنة تحتاج إلى إجراءات وقائية مشبعة حتى لا تتحول إلى وسيلة، فنقل السلطة إلى فرقاء آخرين مثل: الكويت ودول الخليج والصومال والسودان، حيث أن النظم العربية ليست بعيدة على المشاركة واحترام حقوق الإنسان لكن بطيئة مقارنة بالدول الآسيوية والأمريكية اللاتينية والأوروبية[8].

✓ خصوصية العروبة التي تجعل منها مجموعة متمايزة في التفاعلات السياسية فيما بينها مثال ذلك: ظهرت دعوات فكرية تدعوا إلى الوحدة العربية وقامت الأحزاب والحركات السياسية تبنت تلك الدعوات وأنشأت فروع لها كحزب البعث وحركة القومين العرب.

✓ تنوع في مصادر الفكر السياسي الذي يفترض أن يكون مرجعية فكرية لهذه الأنظمة منها: الفكر السياسي الإسلامي، الفكر السياسي الاشتراكي، الفكر السياسي الليبرالي[9].

ترجع هذه الايجابية إلى طبيعة وخصوصية النظم السياسية العربية التي تتضمن مايلي:

- إن الأمة العربية هي ذلك الكيان البشري الذي وضعت لبنانته الأولى الهجرات المتتالية للعرب من شبه الجزيرة العربية إلى المناطق المحيطة بها، وذلك نتيجة تغير الظروف الطبيعية من مناخ وطقس...وبعد الفتح الإسلامي زادت قوة الهجرات مما خلق نوع من التجانس مما أدى لظهور الأمة العربية.
- إن الدول العربية بحدودها الراهنة هي نتاج مجموعة من التطورات التي تعرضت لها المنطقة، والتي أدت إلى حدوث الاستعمار بقوة على الإمبراطورية العثمانية[10].
- للأمة العربية تركيبة ثقافية مرت بتسلسل زمني خاص، جعل لها طابعا قوميا تحرص عليه دولها من الناحية الرسمية[11].

3. الخصائص السلبية للنظم السياسية العربية:

تتمثل سلبيات النظم السياسية العربية في مايلي:

- صفة الحكم: جميع النظم السياسية العربية محافظة حيث أنه لم يحدث تغير لأي نظام عربي عن طريق عملية سياسية سليمة ودورية (فإما يحدث عن طريق الوفاة الطبيعية، الاغتيال، الانقلابات)، حيث أن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية هي أقوى السلطات، ومن ثم نجد أن الحزب الذي تسانده

السلطة هي أقوى الأحزاب السياسية، حتى وإن لم يكن له نصيب من التأثير الجماهيري، وعليه لاتوجد حياة حزبية ذات تأثير في أنظمة الحكم العربية رغم كل النصوص الدستورية البراقة فتبقى مجرد حبر على ورق[12].

- القيادة: عملية اتخاذ القرار وتركيز السلطة السياسية يكون بيد الحاكم وجماعة صغيرة من التابعين، إذ أن القيادة هي التي تقرر الشكل المناسب لمشاركة بقية المواطنين.
- حقوق الإنسان: وهذا لان العديد من الرؤوساء في الوطن العربي يرى أن الديمقراطية تعيق تحقيق التنمية، من بين انتهاكات حقوق الإنسان في الأنظمة العربية: دول لا تأخذ كلية بمواثيق دستورية مكتوبة (السعودية، ليبيا، جيبوتي، عمان)، أو دول دساتيرها مكتوبة لكل معطلة (السودان، الكويت، البحرين)، وفرضت العشرات منها قانون الطوارئ لفترة طويلة (مصر، الجزائر، الأردن، العراق، الصومال)، إذن عدم الاهتمام بحقوق الإنسان في النظم السياسية العربية أثر على نهوض مؤسسات قوية وفاعلة.
- التطابق مع الدستور: عدم تطبيق النصوص الدستورية برغم من أن الدساتير العربية تنص على حرية الرأي وتكوين الأحزاب، إلا أن المواطن يعيش تحت وطأة القهر في حقوقه وحرياته، هذا رغم إقرار الدساتير لمبدأ سيادة القانون ووجوب احترامه والمساواة والعدل والتعددية السياسية لكن في الواقع تداول السلطة محتكر من فئة حاكمة واحدة تلك التي أقرت بنفسها المشاركة السياسية وإعطاء الحق للمؤسسات السياسية في التنافس، أيضا عدم إعطاء فرصة جديدة للاتجاهات المعارضة كي تصل للسلطة[13].
- أزمات النظم السياسية العربية: لخصها الدكتور عمر هاشم ربيع في أنها تعاني من أزمات عديدة أثرت على بنائها وهي ستة أزمات:

▪ **أزمة التوزيع:** يشير إلى الزيادة الكبيرة في مطالب المواطنين واعتقادهم بأن الحكومة مسؤولة عن تلبية هذه الاحتياجات والمطالب لرفع مستوى المعيشة في المجتمع، وهي كذلك ترتبط بزيادة درجة التوقعات لدى المواطنين بعد الاستقلال السياسي، حيث يتوقعون زيادة المنافع الاقتصادية والسياسية.

يشير مؤشر العدالة في توزيع الثروة إلى قدرة الدولة على تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في مختلف الجوانب كالعدالة في توزيع الأجور والعدالة في توزيع المناصب والعدالة في الإعانات فلا يتم التمييز بين الموطنين أو بين المدن والقرى بناء على التوجه الديني أو السياسي أو القبلي، فكلما زادت قدرة الدولة على التوزيع أو إعادة التوزيع وبشكل عادل، كلما زاد معدل رضا المواطنين على النظام، أما إذا قلت هذه القدرة فإن ذلك يزيد من الإحساس بالحرمان الاقتصادي مما يؤدي الى زيادة حدة عدم الرضا، ويرى **زهير الأعرجي** أن "العدالة الاجتماعية تعني بأن الفرد إنما يأخذ أو يقدم للآخرين بما لا يتجاوز حدود المنفعة الشخصية لبقية الأفراد، ويتأثر مبدأ العدالة في توزيع الثروة عند حدوث اختلال نسب وأساليب توزيع الموارد والثروات المتاحة على وحدات المجتمع وأفراده كما في حالة استئثار عدد قليل من الأفراد بثروات المجتمع وخياراته، ويرتبط مبدأ العدالة في توزيع الثروة ارتباطا وثيقا بالمشاركة السياسية، من خلال حالة رضا المواطنين عن النظام السياسي مما يؤدي بهم الى المشاركة السياسية.

***أسباب أزمة التوزيع:**

- يلاحظ أن سوء توزيع الموارد يمثل إحدى الظواهر البارزة داخل مجتمعات الندرة الشديدة.
- حين تنفرد القلة يحل الموارد المتاحة يقع عبء الرحمان على الكثرة الغالبة داخل هذه المجتمعات.

-كذلك تطل أزمة التوزيع برأسها متمخضة عن تفاوت طبقي حاد قد يكون من شأنه حسب رأي العديد من الباحثين يهدد بدوره استقرار المجتمع، نظرا لما ينجم عنه من صراع طبقي.

-كذلك التصادم السياسي الناجم عن العامل الاقتصادي والذي تندلع عندما يتجه المحرومون إلى مصارعة الطبقة المتميزة، بغير انتزاع السلطة من أيديها في الوقت الذي يستميت فيه افراد الطبقة المتميزة في الحفاظ على السلطة في قبضتهم كأداة لحماية امتيازاتهم في مواجهة أولئك الذين يتطلعون الى النيل من هذه الامتيازات.

-وفضلا عما تقدم يربط أحد الباحثين العرب بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي داخل المجتمع، وهو يعني بالحرمان الاقتصادي عدم تيسر حصول جماعة وجماعات معينة من أفراد المجتمع على المنافع والموارد الاقتصادية في الوقت الذي تيسر فيه ذلك لغيرها من الجماعات[14].

ويمكن القول أن هذه الأزمة وصلت ذروتها في النظم السياسية العربية مفادها العلاقة التالية: عدم وجود مساواة ولا عدالة في توزيع الموارد القومية في الدولة، بحيث تظهر القلة بالنصيب الأكبر وتنال الأغلبية الجزء الأصغر.

▪أزمة الشرعية:

تعرف أزمة الشرعية بأنها: "انهيار في البناء الدستوري وفي أداء الحكم ينجم عن الاختلاف حول طبيعة السلطة في النظام السياسي"[15]، إذا فأزمة الشرعية يمكن أن تأخذ شكل تغيير في هيكل الحكومة، وتغيير في المصدر الذي تستمد منه تلك الحكومة سلطتها النهائية، أو تغيير في المثل التي تعبر الحكومة عنها.

على صعيد آخر فإن أزمة الشرعية قد تلحق بالمؤسسات السياسية، عندما تكون هذه المؤسسات(أي النظام السياسي ذاته) غير مقبولة من جانب المحكومين، كما قد تلحق هذه الأزمة

بأشخاص القائمين على أمر هذه المؤسسات، كما قد تتصل الأزمة ببعض السياسات التي ينتهجها القائمون على السلطة[16].

***أسباب أزمة الشرعية:**

أسباب أزمة الشرعية تتمثل في:

1-أسباب اقتصادية/ اجتماعية: (انتكاسة تجارب التنمية و الحرمان الاقتصادي والاجتماعي، التفاوت الطبقي وغياب الطبقة الوسطى العريضة)

2-أسباب سياسة/مؤسسية: (ضعف المشاركة السياسية، أزمة القيادة السياسية، انتشار الفساد السياسي، إخفاق النظام في المجال الخارجي).

3-أسباب ثقافية/ قيمية: وتتمثل في مشكلة الهوية.

4-أسباب نفسية: وهى تدور حول الإحباط المولد للعنف، والإحباط ما هو محصلة للأسباب السابقة لأزمة الشرعية.

وأن هذه الأسباب ليست ذات وزن واحد فى كافة المجتمعات بل تختلف أوزانها من مجتمع لأخر طبقا لاختلاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والاختلاف طبيعة النظام السياسي والقيادة السياسية، ولاختلاف طبيعة العلاقات الدولية من فترة لأخرى، ومن هنا يجب أن تكون هناك نظرة شاملة للأسباب والعوامل التي تؤدى إلى أزمة الشرعية [17].

يعني ذلك عدم تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي العربي القائم ومن ثم عدم خضوعهم له طواعية لاعتقادهم أنه لايحقق أهدافهم فهو نوع من الفراغ التبريري في ممارسة القيادة السياسية القائمة للسلطة السياسية على المحكومين مثال: لجوء العديد من النظم السياسية العربية إلى الشرعية الثورية لتبرير هيمنتها وبقائها في الحكم، عوضا عن الشرعية القانونية أو الدستورية[18].

▪ **أزمة بناء الأمة:** تظهر عند الانتقال من الريف إلى المدينة،والانتقال من الولاء القبلي أو الأسري إلى الولاء للدولة،وتظهر هذه الأزمة أثناء تكوين الدولة الحديثة.[19]

حيث تتعلق أزمة بناء الأمة بأزمة الهوية وذلك بعدم تطابق الحدود الجغرافية للدولة بالحدود الجغرافية للأمة.

▪**أزمة المشاركة:** وهي تشير إلى تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية نظرا للجوء الصفوة إلي وضع العراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة من جهة ، وشيوع الأمية واستشراء الفقر في صفوف أبناء الشعب وتصبح المشاركة السياسية أزمة من أزمات التنمية السياسية "عندما تأخذ جماعات جديدة بالمطالبة بإشراكها في الحكم على نحو أو آخر. وفي الوقت نفسه تنطوي على أزمة شرعية وتشكل تهديدا لمركز الجماعة الحاكمة وعلى الأخص إذا بدت هذه الأخيرة لا تستجيب إلى مطالب القوى الصاعدة ولا ريب ان كل ما يؤدي إلى تغيير المجتمع ماديا كالتصنيع والتكنولوجيا أو إعادة النظر في النظم الزراعية وغير ذلك يؤدي إلى تصاعد جماعات اجتماعية تطالب بإشراكها في الحكم[20].

واستنادا إلى ما تقدم فان المشاركة السياسية تصبح أزمة في حالات هي[21]:

1-ظهور جماعات تطالب بإشراكها في الحكم.

2-عدم استجابة الجماعة الحاكمة إلى مطالب القوى الاجتماعية الصاعدة.

تنبع أزمة المشاركة السياسية من عجز النظام عن سد الاحتياجات المتعلقة بالمشاركة السياسية لجزء كبير من أبناء المجتمع، ولا تعزو هذه الأزمة لسبب بعينه بل أن هناك العديد من العوامل والتي تتداخل لتشكل هذه الأزمة وهي في حقيقة الأمر جزء من حلقة متصلة يبعضها من الأزمات التي تعاني منها كثير من الدول وخصوصا في الواقع العربي، مثل أزمة الشرعية ، وأزمة الهوية ، وأزمة التوزيع ، وأزمة التدخل ، وأزمة التكامل ، فظهور أزمة من هذه

الأزمات لا يعني أنها بعينها الأزمة الموجودة في هذه البلد أو ذاك بل أن وجودها يعني أن هذا النظام به العديد من الأزمات، بعبارة أخرى أن كل أزمة تؤدي إلى أزمة أو أزمات متتابعة أو متزامنة مع بعضها البعض.

وهناك العديد من الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى ظهور أزمة المشاركة منها:

-عدم وجود وسائل إعلام محايدة . بل نجد أن كثيراً من وسائل الإعلام وخصوصا في المجتمع العربي محتكرة من قبل السلطة ، وأن ما يطرح على المجتمع إنما هو انعكاس لرغبات السلطة السياسية التي تتأثر غالباً بنوعية الرسالة الإعلامية المراد تلقينها للمجتمع ، وهي في الغالب رسالة ذات اتجاه واحد وليس نتيجة للتفاعل بين الأطراف المختلفة في المجتمع بما فيهم الحاكم والمحكوم ، وبالتالي تظل الرسالة الإعلامية الموجهة عاجزة عن أداء دور حقيقي يسهم في بناء التنمية والمشاركة السياسية كجزء من هذه التنمية الشاملة.

-أسلوب التنشئة السياسية.

-حداثة التجارب الديمقراطية

-هشاشة أو غياب المؤسسات التنظيمية الفاعلة.

-الموروث الثقيل.

-الضعف الكامن في الأمة.

-استئثار فئة قليلة في المجتمع في إدارة عجلة التنمية في المجتمع والاقتصادية منها على وجه الخصوص[22].

▪**أزمة التغلغل:** قد يشار إليها أحيانا بأزمة الإدارة وتنصب في مدى كفاءة الجهاز الإداري للدولة للتغلغل في أجزاء المجتمع المختلفة، أي أنه لن يكون قادرا على تنفيذ مل تشريعاته وقراراته وقوانينه

وسياساته عبر كل الوطن وعلى كل المواطنين وهذا ما يجعل إمكانية فشل الدولة وانهيار النظام السياسي أكثر من محتمل.

وهي تعبر عن عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفاذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة،وفرض سيطرتها عليه بحيث يصعب الوصول الى المجتمع،مما يعرقل تنفيذ السياسات المرسومة،فتنفيذ الحكومة لسياسات ذات مغزى يتوقف على قدرتها على الوصول إلى مستوى القرية ولمس الحياة اليومية للسكان. فالتغلغل هو التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم وهو الوصول إلى كافة الفئات والطبقات الاجتماعية المشكلة لمجتمعها.بمعنى أعمال القوانين والسياسات داخل الإقليم،والقدرة على استخدام أدوات العنف عند الضرورة، وهذه القوانين والسياسات قد تتعلق بالضرائب ،تجنيد،تحقيق الانضباط،الإسكان،التعليم،الفلاحة والاقتصاد بصفة عامة...إلخ، فالقدرة على التغلغل تؤدي إلى استقرار الدولة وبالتالي تحقيق التنمية السياسية المرجوة. يمكن القول أن أزمة التغلغل لها أسباب متعددة نشير فيما يلي إلى أبرزها:

-**أسباب جغرافية** : حيث اتساع الإقليم و شساعته و تضاريسه الوعرة ,يؤثر على تغلغل الدولة في بعض المناطق ,كما هو الشأن في الهند و القلبيين على سبيل المثال .

- **أسباب عرقية**: فتعدد الأعراق و الطوائف و الاثنيات يكرس أزمة التغلغل لدى بعض الدول،كما يوجد على سبيل المثال في العراق,نيجريا,الهند,اسبانيا...[23].

مما سبق نلاحظ أن النظم السياسية العربية تعاني من العديد من الأزمات والسلبيات التي تؤول بها إلى التقهقر والفشل في تحقيق التنمية الشاملة ومنه الاستقرار في كل مستوياته، لذلك لابد لهذه النظم تعديل العديد من الهياكل والخطط في تسيرها لهاته الهيئات الكبرى.

4. حلول مقترحة للسلبيات التي تعاني منها النظم السياسية العربية:

إن مشاكل النظم السياسية العربية التي تعتبر معيقات كبيرة للتطور والتنمية والاستقرار يتطلب من هذه الحكومات والشعوب أن تنادي بإصلاحات جذرية تعتمد على دراسات معمقة في هذه المشاكل وبناء استراتيجيات متكاملة تدعم التنسيق بين كل القطاعات.

هذه بعض الحلول لتفادي سلبيات التي تواجه النظم السياسية العربية في المستقبل:

- **الإستراتيجية المؤسسية:**

المأسسة عمليا تؤدي إلى تنمية فعالية النظام السياسي من خلال توزيع المهام والتخصص الوظيفي، من حيث استحداث هياكل تنظيمية بشكل مستمر حتى يتفاعل دورها مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

فالمأسسة متجسدة في الأنماط التنظيمية أو الإجرائية التي يتم فيها الفصل بين شخص المسؤول والمركز الوظيفي الموكل إليه والاحتكام إلى معايير محددة وثابتة في التعامل مع المطالب والحاجات المتنوعة والمتزايدة[24].

تقاس درجة مؤسسية وفعالية النظام عن طريق أربعة عناصر كما حددها صامويل هنتنغتون وهي:

- **التكيف:** ويقصد به مقدرة النظام السياسي على الاستجابة للتأثيرات الداخلية والخارجية ومواجهتها من خلال ترتيبات معينة كإحداث تغييرات في الأشخاص أو الوظائف، وتقاس هذه القدرة باستخدام المؤشرات التالية:[25]
  - ✓ **العمر الزمني**
  - ✓ **العمر الجيلي**
  - ✓ **العمر الوظيفي**

- **التعقيد:** بمعنى أن تضم النظم السياسية العربية مجموعة من الوحدات المتخصصة وتقوم بمجموعة من الوظائف، فأداء المؤسسة لمجموعة من الوظائف يكفل لها الاستمرار، ويقاس التعقيد بالمؤشرين التاليين:[26]

✓ درجة تعدد وحدات النظام السياسي العربي.

✓ درجة تعدد وظائف هذه النظم.

- **الاستقلال الذاتي:** وتشير إلى مدى حرية النظام السياسي في العمل مع البيئة الخارجية، وهي من بين الموضوعات الشائكة ، وما هو القدر المتاح من الحريات لتنفيذ المهام واتخاذ القرارات الوطنية.

- **التماسك:** ويقصد به درجة الرضا أو الاتفاق بين المواطن والنظام السياسي العربي[27]، حيث أن البيئة المحيطة تؤثر بشكل كبير وكذا البيئة الدولية، والقدرة على التماسك تعود إلى:

✓ الاستقرار السياسي والأمني.

✓ علاقات الأنظمة السياسية العربي بالعالم الخارجي.

من خلال المؤسسية يمكن دراسة مدى قدرة النظام السياسي العربي على اكتساب قدر من القيمة والاستقرار.

1. إستراتيجية الحوكمة:

ولمواجهة المعيقات التي تعترض تطوير النظم السياسية العربية، وخاصة في ظل تطبيق الحوكمة وجب تجسيد العديد من الآليات في أداء هذه المؤسسة المحورية نذكر منها مايلي:

➢ **المشاركة:**

لا تقتصر المشاركة في الأنظمة الديمقراطية على الانتخابات، إنما تتجاوزها إلى المشاركة في صناعة القرار السياسي من خلال المتابعة والمساءلة، وهذا ما يفترض تواصلا مستمرا بين المواطن والهيئات الرسمية[28] ، بحيث لا يقتصر هذا التواصل في المناسبات الاجتماعية والسياسية فحسب بل يجب أن يتم التواصل بشكل دائم وخاصة في ظل التطور التكنولوجي الحاصل.

كما يجب تفعيل مشاركة هيئات ومنظمات المجتمع المدني في صناعة السياسة العامة وحل بعض القضايا المطروحة، من هذا المنطلق فإن تطوير النظام السياسي العربي يرتبط ارتباطا مباشرا بالمشاركة السياسية، فكلما زادت فعالية المشاركة تم الاتجاه نحو الإصلاح السياسي ومن ثم تطوير النظام وإصلاحه، ولزيادة فعالية المشاركة السياسية، لابد من التركيز على إصلاح دوافع هذه المشاركة والمتمثلة في :

- تخفيض ضغط الانتماءات التقليدية.
- تعزيز الانتماءات الحديثة (فكرة المواطنة).
- اعتبار الأداء معيار التقييم.
- تقديم تبريرات عملية مقنعة لإشراك المرأة وتعزيز دورها في البرلمان وتمكينها بحيث لابد أن تكون كوطة نسائية تسمح بالمشاركة الفعلية للمرأة في صناعة القرار .
- الاهتمام بعناصر ومؤسسات التنشئة السياسية.
- تفعيل دور الإعلام والأحزاب السياسية من أجل التكوين والتثقيف.
- حرية ونزاهة العملية الانتخابية كمدخل لتعزيز القدرة التمثيلية للبرلمان من أجل كسب ثقة الشعب[29].

- **الرقابة:**

إن تقوية القدرة الرقابية تتطلب التأسيس لمتابعة دستورية مستقلة تساعد في لفت الانتباه للتطبيقات غير القانونية للميزانية من ناحية، وتزويد المسؤولين بالمعلومات التي يحتاجونها لمناقشة الحسابات الضخمة في المجالات التنفيذية من ناحية أخرى، هذه المراجعة الدستورية تؤدي إلى تعزيز القدرة على إجبار أعضاء السلطة التنفيذية وفي مختلف المجالات لتزويد المتابعين بالمعلومات التي تكشف عن عدم قانونية التطبيق، هذه الميكانيزمات القانونية تصرف لتقوية استقلالية الرقابة البرلمانية والسلطة القضائية في المراجعة والرقابة على الميزانية وأعمال الحكومة[30].

- **الشفافية:**

يجب أن يكون النظام السياسي العربي يتمتع بالشفافية، ويكون مفتوحا لجميع المواطنين من خلال وسائل الإعلام المختلفة وفي إدارة أعماله وذلك عبر العديد من المسائل منها:

- **آلية شفافة للمشاركة والتصويت:**

يجب أن تنص الأنظمة السياسية العربية على آليات للمشاركة والتصويت تتسم بالشفافية وحرية تدفق المعلومات بين الهيئات الرسمية والغير رسمية، والامتناع عن عقد الصفقات خارج الأطر القانونية درءا لتفشي الفساد[31].

- **بث مستجدات النظام السياسي في وسائل الإعلام المرئي والمسموع:**

وذلك بتوفير المعلومات حوله في جميع وسائل الإعلام التقليدية أو الحديثة، وهذا مايفسح المجال أمام المواطنين لتكوين فكرة عما يجري داخل النظام السياسي العربي.

- **اتاحة الفرصة أمام المواطنين لحضور جلسات البرلمان ولجانه:**

وجوب فتح المجال للمواطن لحضور جلسات البرلمان غير السرية، ولكن نادرا مايحدث في البرلمانات العربية نظرا للعمل الضبابي للبرلمان، فقط يقتصر الحضور على بعض ممثلي هيئات المجتمع المدني[32].

- **المساءلة:**

وجوب خضوع المسؤولين للمساءلة، وذلك من جانب الناخبين فيما يتعلق بأداء مهمات منصبهم وسلامة تصرفاتهم، وذلك بتفعيل دور هيئات المجتمع المدني في محاسبتهم عند حدوث التقصير وخاصة في تطبيق القوانين، أو فيما يتعلق بمحاربة الفساد وصرف النفوذ[33].

- **حكم القانون:**

وذلك بالالتزام باحترام الدستور باعتباره القانون الأسمى في الدولة، وعدم اقرار قوانين تتعارض معه، وذلك بوجود مجلس دستوري للنظر في دستورية القوانين الصادرة على البرلمان، ويكون هيئة مستقلة على جميع السلطات في الدولة[34] .

- **الديمقراطية التشاركية:**

تحاول مقاربة الديمقراطية التشاركية أن ترمم العجز الذي تفرضه نتائج العملية الانتخابية في خلق أنظمة سياسية شرعية ، إضافة إلى حل معضلة كون المواطن مستغلا بصوته الذي أدلى به وقتيا وموسميا، دون أن يكون له الحق في متابعة القضايا التي تمس واقعة اليومي بالنقد أو المساءلة والرقابة، حيث تحولت حقوق المواطن السياسية إلى حقوق انتخابية موسمية وليست حقوقا مستمرة ومباشرة تمكنه من نقد خيارات التدبير والتسيير المحلي عن قرب[35].

حيث تعرف الديمقراطية التشاركية على أنها:

"هي عرض مؤسساتي للمشاركة، موجه للمواطنين، يركز على إشراكهم بطريقة غير مباشرة في مناقشة الاختيارات الجماعية، تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن، وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارت، ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة وتمس حياته اليومية عبر توسل ترسانة من الإجراءات العملية"[36].

يعرفها الباحث الجزائري دكتور الأمين شريط:

"هي شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم،...، كما تعرف بأنها توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين، عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي، واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك"[37].

تقوم ديمقراطية التشارك على تفعيل المشاركة السياسية، وتوسيعها خارج الزمن الانتخابي، والهدف من هذه العملية الإبقاء على سيادة القانون متصلة بسيادة الشعب، ونتيجة لذلك سيكون في وسع المواطنين أن يدركوا القضايا وأن يعملوا سياسيا بما يناسب مصالحهم الخاصة ، وبهذا نكون أمام أول طريق لتطوير النظام السياسي العربي[38] في ظل الديمقراطية التشاركية التي توصف بأنها عقد اجتماعي جديد يقوم على شراكة ثلاثية بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم.

الخاتمة:

تعد النظم السياسية العربية جزء مهم في النظام العالمي وذلك لما تتمتع به من خصوصية نابعة من بيئتها المجتمعية والثقافية، هذه الخصوصية طبعت على النظم السياسية العربية مجموعة من الايجابيات والسلبيات.

توصلنا من خلال ما سبق إلى مجموعة من النتائج:

-فعالية الأنظمة السياسية العربية تتطلب عملية متكاملة يتم: مستوى مؤسسي، مستوى سياسي(الحوكمة).

-هشاشة الأنظمة السياسية العربية نتيجة لعوامل تاريخية، سياسية، بشرية، هيكلية، ذهنية (عقلية المواطن)، غياب الإرادة السياسية واضحة.

-لتفعيل النظام السياسي العربي وجب مأسسة كل وحداته من مختلف نواحيها.

-الاهتمام بتطوير كفاءة وفعالية المهارات البشرية سواء فيما يخص المسؤولين الحكومين أو البرلمانين أو العاملين داخل مختلف الوحدات والأقسام بالاعتماد على الأساليب التكنولوجية الحديثة .

-حوكمة النظم السياسية العربية تتطلب مشاركة فعالة وقوية، مع شفافية ومساءلة حقيقة، والخضوع لحكم القانون وللوصول إلى حوكمة حقيقية لابد من إشراك الفاعلين الثلاث: الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني تحت ظل ما يطلق عليه الديمقراطية التشاركية في العلوم السياسية.

قائمة المراجع:

1- عبد العالي عبد القادر،"محاضرات النظم السياسية المقارنة".**محاضرات:**جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص5.

2-**المرجع نفسه**، ص6.

3-**المرجع نفسه**، ص14.

4-**المرجع نفسه**، ص15.

5-**المرجع نفسه**، ص16.

6-عمار بوجلال،"النظم السياسية المقارنة".**محاضرات**:جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسم الدعوة والاتصال.2012،ص15.

7-علي الدين هلال،نيفين مسعد، النظم السياسية العربي قضايا الاستمرار والتغير".متحصل عليه:www.allcottols.com، تاريخ الإطلاع:2015/09/11.

8-عمر فرحاتي،"النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابي التغير".**مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 2،جوان 2002،ص6.

9-المرجع نفسه، ص7.

10-علي الدين هلال، نيفين مسعد، **مرجع سابق**،ص33.

11-**المرجع نفسه**، ص7.

12-عمر فرحاتي، **مرجع سابق**،ص2.

13-**المرجع نفسه**، ص4.

14-أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية**.مصر: (د.د.ن)،(د.س.ن)،ص30.

15.بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب.الجزائر**:ديوان المطبوعات الجامعية،2011.

16.أحمد وهبان، "التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية".متحصل عليه من: www.kotobarabai.com، ص84.

17. صابر أحمد حوحو،"مصادر المشروعية واشكالية الديمقراطية في الوطن العربي".**رسالة ماجستير**،(جامعة الجزائر، كلية الحقوق والاتصال، قسم الحقوق، 2001) ص30.

18-عمر فرحاتي، **مرجع سابق**،ص5.

19-بومدين طاشمة،**مرجع سابق**،ص13.

20 نجم مزيان،"أزمات التنمية السياسية".متحصل عليه: http://www.driouchcity.net، تاريخ 2015/09/11.

21-**المرجع نفسه**.

22- مصطفى الصوفي،" الجماعات المحلية والتنمية السياسية".متحصل عليه من:
www.safipness.com /imdexphp ? suit et ort 96، تاريخ الاطلاع:2015/09/12.

23-نبيل السمالوطي،" بناء القوة والتنمية السياسية." في كتاب أحمد وهبان :**التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية** ، القاهرة دار الجامعة الجديدة للنشر ، 200 ، ص106

24-رعد عبد الجليل علي، **التنمية السياسية: مدخل لتغير.ليبيا:** الجامعة المفتوحة، 2002،ص107

25-محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: مفاهيم، مناهج، اقترابات، الأدوات**.الجزائر:(د.د.ن)،1997، ص122.

26-**المرجع نفسه**، ص123.

27-**المرجع نفسه**، ص123.

28- عصام سليمان،" مشروع تعزيز حكم القانون والنزاهة في الأنظمة المقارنة.متحصل عليه من: www.arabruleof**law**.org/Files/**PDF**/.../ComparativeParliamentP3_AR.**pdf**، تاريخ الاطلاع: 12 نوفمبر 2014.

29-طارق عاشور، "تطور العلاقة بين الحكومة والبرلمان في النظام السياسي الجزائري: 1997-2007.**رسالة ماجستير**.(جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009) ص 153.

30-**المرجع نفسه**، ص134.

31- عصام سليمان، **مرجع سابق**، ص27.

32- **المرجع نفسه**، ص28.

33- **المرجع نفسه**، ص32.

34- **المرجع نفسه**، ص 28.

35-عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، "ادماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي -حالة الجزائر والمغرب-".**في الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية**.الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص54.

36-**المرجع نفسه**، ص55.

37-المرجع نفسه، ص55.

38: **المرجع نفسه**.